حماية التراث على المقياس الإقليمي: الجذور الفكرية، والتحولات النظرية، والتحديات العملية

المؤلفون

جيانغ هونغ، وو شينيو، دونغ وي

الملخص

منذ ستينيات القرن العشرين، اتجهت حماية التراث الثقافي عالميا نحو مقاربات إقليمية وكلية. ودخلت الصين بدورها مرحلة جديدة من الحماية المتكاملة للتراث التاريخي والثقافي. ورغم أن البحث في التراث على المقياس الإقليمي قد تطور تدريجيا، فإن المنابع الفكرية العميقة والسلاسل الأكاديمية التي أسست هذا المفهوم الحمائي لا تزال بحاجة إلى فحص منهجي. تراجع هذه المقالة الجذور الفكرية والتحولات النظرية لحماية التراث على المقياس الإقليمي، وتحدد ثلاث سلاسل فكرية مترابطة: استكشاف "المحلية" في العمارة والتخطيط الحضري؛ الحركة البيئية وصعود الجغرافيا الإنسانية؛ و"التحول المكاني" في علم التاريخ مع نشوء منظور التاريخ العالمي. وتفسر المقالة كذلك ثلاثة تحولات نظرية رئيسية: من فصل الطبيعة عن الثقافة إلى تنسيقهما، ومن حفظ النسيج المادي إلى نقل التراث الحي، ومن الخطاب المتمركز حول الغرب إلى التعلم المتبادل بين الحضارات الإقليمية. وانطلاقا من واقع الممارسة الصينية، تحلل المقالة التحديات العملية الرئيسة، وتقدم مرجعا نظريا ومسارات تفكير لحماية التراث ونقله على المقياس الإقليمي.

الكلمات المفتاحية

حماية التراث على المقياس الإقليمي؛ الجذور الفكرية؛ التحول النظري؛ التحديات العملية

المقدمة

منذ ستينيات القرن العشرين، تعمق فهم المجتمع الدولي للتراث الثقافي بصورة مستمرة. فقد تجاوز موضوع حماية التراث نطاق النصب المنفردة، وظهرت مفاهيم جديدة مثل المشهد الثقافي، والمسارات الثقافية، والمشهد الحضري التاريخي. وقد دفعت هذه المفاهيم حماية التراث الثقافي عالميا نحو اتجاه أكثر كلية ونظامية.

أولت الصين في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالحماية النظامية والمتكاملة للتراث الثقافي. ففي عام 2021، أصدر المكتب العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والمكتب العام لمجلس الدولة "الآراء بشأن تعزيز حماية التاريخ والثقافة ونقلهما في البناء الحضري والريفي"، مؤكدا "الحماية والنقل النظاميين والكاملين للتراث التاريخي والثقافي الحضري والريفي"، وضرورة تحقيق "تغطية مكانية كاملة وشمول جميع العناصر" [1]. كما شددت الوثيقة على تعزيز الحماية المتكاملة للتراث التاريخي والثقافي العابر للأقاليم والأحواض النهرية، وربطها باستراتيجيات التنمية الإقليمية الوطنية الكبرى. وبعد نجاح إدراج المحور المركزي لبكين في قائمة التراث العالمي عام 2024، دعا الرئيس شي جين بينغ إلى مواصلة تعزيز الحماية المتكاملة والنظامية للتراث الثقافي والطبيعي، ورفع القدرة على الحماية ومستواها. ويدل ذلك على أن حماية التراث الثقافي الحضري والريفي ونقله في الصين قد دخلا مرحلة جديدة تتسم بالنظامية والامتداد المجالي.

أجرى الباحثون الصينيون استكشافات عديدة في حماية التراث على المقياس الإقليمي، مؤكدين الربط العضوي بين الموارد الحضرية والريفية والطبيعية والثقافية وتحقيق الحماية المتكاملة [2-6]. واتسعت موضوعات البحث لتشمل المسارات الثقافية، وممرات التراث، والمشاهد الثقافية، وشبكات التراث [3]، وتجمعات المستوطنات [7-8]، والفضاءات التاريخية الثقافية [4]. وتركزت القضايا الجوهرية في كشف خصائص التراث الإقليمي [7,9]، وتأويل قيمته [3,10]، وابتكار طرائق الحماية [7-9]. وقد عمقت هذه الدراسات فهم مختلف أنواع التراث على المقياس الإقليمي، واستكشفت نشأتها ومعانيها وطرائقها التقنية في السياق الصيني. غير أن الجذور الفكرية والسلاسل النظرية التي تدعم تشكل مفهوم حماية التراث الإقليمي لم تُستعرض وتُفسر بصورة منهجية كافية، مما يحد إلى حد ما من الفهم العميق لأهداف الحماية وموضوعاتها ودلالاتها، ويؤثر في قدرة الاستراتيجيات الحمائية على التكيف مع السياقات العملية المركبة.

لذلك تسعى هذه المقالة إلى توضيح أصل الفكر ومسار النظرية في حماية التراث على المقياس الإقليمي، وبيان كيف اتضحت دلالاته وحدوده في تفاعل التيارات الفكرية، ومراجعة مسار تطوره، وتحديد تحدياته العملية، بما يوفر دعما نظريا لممارسات حماية التراث الإقليمي ونقله في الصين.

1 "الأصل": ثلاثة منابع فكرية

نشأت مفاهيم حماية التراث من التأمل العميق في أزمة الحداثة في القرن العشرين. فقد أدت أولوية الكفاءة في الحداثة، والنماذج العالمية أحادية البعد القابلة للتطبيق في كل مكان، إلى فقدان القيم البيئية والثقافية وتراجع الخطاب المحلي. وفي هذا المأزق، أصبح التراث وسيطا يعيد ربط الإنسان بالبيئة والتاريخ، ويعيد بناء الهوية.

يتجذر التحول الإقليمي في حماية التراث في إحياء النزعة الإنسانية والتيارات النقدية الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية. وتلخص المقالة هذا التحول في ثلاثة مسارات: يقظة "المحلية" وروح المكان في العمارة والتخطيط؛ اندماج القيم الطبيعية والثقافية الذي قادته الحركة البيئية والجغرافيا الإنسانية؛ والرؤية التاريخية الكلية ومنظور التفاعل الحضاري اللذان فتحهما التحول المكاني في علم التاريخ.

1.1 استكشاف "المحلية" في العمارة والتخطيط الحضري

مع موجة التحضر السريع، أفضت أفكار العمارة والتخطيط الحديثة إلى أسلوب دولي وأزمة في صورة المدن تمثلت في تشابهها المفرط. فقد اقتلعت لا مكانية الحداثة التاريخ والمعنى من جذورهما المحلية [11]، وأصبحت منذ ستينيات القرن العشرين محور نقد أكاديمي واسع. وفي هذا السياق، شكلت السياقية والإقليمية مسارين رئيسيين لاستكشاف المحلية.

1.1.1 السياقية: استمرار علاقات البيئة

يرجع مفهوم "السياق" إلى اللغويات، حيث يدل على الخلفية التي يعتمد عليها المعنى [12]. وفي العمارة، يشير إلى الخلفية التاريخية والبيئية التي يستند إليها الشكل. وقد رأى روبرت فنتوري أن العمارة ينبغي أن تتحاور إيجابيا مع عناصر البيئة، واقترح أفكارا تصميمية موجهة إلى هذا الهدف. وبعد ذلك نشأت في حقل العمارة حركة نقدية تسعى إلى كشف المعنى التاريخي والسياق الثقافي. واعتبر تشارلز جنكس أن السياق يضم البنية التاريخية للمدينة وبيئتها الحضرية معا. أما نظرية "مدينة الكولاج" عند كولن رو، وبحث "صورة المدينة" عند كيفن لينش، فقد ركزا على هذين البعدين على التوالي: فالأول بحث كيف يرمز النسيج الحضري إلى البنية التاريخية، والثاني فسر التمثيل الشكلي للسياق الحضري من منظور نفسي اجتماعي.

كما ألهمت السياقية تطور نظرية المكان. فقد اقترح كريستيان نوربرغ-شولتز مفهوم "روح المكان" لوصف التماهي الروحي مع تاريخ مكان محدد وثقافته وخصائصه المكانية، كاشفا علاقة جديدة بين وعي الذات والعالم الموضوعي. ودفع ألدو روسي وكريستوفر ألكسندر مفاهيم مثل السياق والمكان من مستوى الإدراك إلى مستوى المنهج، وربطا، عبر الاستقراء النمطي، بين العلاقات التاريخية، والعواطف الثقافية، والخصائص الاجتماعية، والواقع المعاصر، بما أوجد روابط مادية مكانية قابلة للتلخيص والنقل [13].

تقدر السياقية العلاقات داخل البيئة أكثر من الكيان المادي المنفرد [12]. وهي توسع الشكل المادي الواحد إلى شكل اجتماعي مكاني غني بالمعنى ومتصل المقياس، وتضع أساسا فكريا لحماية البيئة التاريخية، وتدفع حامل قيمة التراث من العنصر المنفرد إلى التجمعات العلائقية.

1.1.2 الإقليمية: محلية متجهة نحو الإقليم

تنظر الإقليمية إلى المقياس الإقليمي، وتبحث عن الخصائص المحلية التي تنشأ في سياقات طبيعية جغرافية وإنسانية واسعة. فقد رأى باتريك غدس، أحد رواد التخطيط الإقليمي، أن المدينة والإقليم بينهما علاقة وثيقة، وأن المدينة تراكم وتحمل التراث الثقافي للإقليم وتعمل كأداة لذاكرته [14]. وفي عام 1924، طرح لويس ممفورد صراحة مفهوم الإقليمية، داعيا إلى أن تعكس العمارة والمدن الخصائص الإقليمية. وقد رأى المدينة وعاء للحضارة، وأن مضمونها الثقافي يوجد في نطاق إقليمي واسع، "من الغابات إلى المدن، ومن الهضاب إلى بلدات الماء" [15].

لاحقا، وبدفع من ممفورد وألكسندر تزونس وكينيث فرامبتون وغيرهم، تطورت الإقليمية إلى توجه نظري نقدي، يرفض النزعة الحنينية التقليدية ويتجنب في الوقت نفسه العبادة العمياء للعقلانية التقنية، ويظهر روح المكان والذاكرة الثقافية بصورة أكثر بنائية. وهكذا دفعت الإقليمية حماية التراث إلى تجاوز الحماية المعزولة للبيئة المحلية، والاهتمام بالبيئة الحضرية الريفية الواسعة وبخصائصها الإقليمية الكلية.

1.2 الحركة البيئية والإحياء الإنساني للجغرافيا

منذ القرن العشرين، صعدت الحركة البيئية، وشهدت الجغرافيا موجة إحياء إنساني. وتحولت الفكرة الغربية عن الطبيعة تدريجيا من تصور آلي قائم على الفصل بين الذات والموضوع إلى تصور إنساني بيئي يؤكد التعايش المتناغم.

1.2.1 الحركة البيئية: الاعتراف الأخلاقي بالطبيعة

منذ الثورة الصناعية، أدرك الناس ندرة الموارد الطبيعية. وقد صور هنري ديفيد ثورو في كتابه "والدن" فكرة الانسجام والعودة إلى البساطة، تعبيرا عن تقدير البيئة الطبيعية. غير أن هذه التأملات بقيت في معظمها ذات طابع رومانسي ومحصورة في دوائر النخبة.

بعد الحرب العالمية الثانية، أدت المشكلات البيئية الشديدة مباشرة إلى نشوء حركة حماية البيئة الحديثة. ففي عام 1962، صدر كتاب "الربيع الصامت"، كاشفا سمية المبيدات والمواد الكيميائية على النظم البيئية، وموقظا وعي الجمهور البيئي. ثم أصدر نادي روما عام 1972 تقرير "حدود النمو"، محذرا من أن الموارد الطبيعية ليست بلا نهاية. ومنذ ذلك الحين أصبحت الاستدامة قضية عالمية. وانتقل تأثير هذه الحركة بسرعة إلى مجالات متعددة. فقد برهن إيان لينوكس مكهارغ بصورة منهجية على الاعتماد المتبادل بين الإنسان والطبيعة، ودعا إلى جعل علم البيئة أساسا للتخطيط الإقليمي، واقترح مبادئ تخطيطية ملائمة. وفي عام 1987، طُرحت فكرة التنمية المستدامة رسميا، بما دل على تحول حماية البيئة من مبادرة نخبوية إلى برنامج عالمي.

بدفع من الحركة البيئية، تحولت الطبيعة تدريجيا من موضوع للاستخراج إلى ذات قيمية تمتلك تكاملا بيئيا وجماليا. وفي هذا السياق ظهرت فكرة حماية البرية، التي تؤكد الحفاظ على الحالة الطبيعية الخالصة وترفض آثار الإنسان. وتمثل هذه الفكرة تعبيرا مباشرا عن الاعتراف بالقيمة الذاتية للطبيعة. وبوجه عام، عنت الحركة البيئية نشوء اعتراف أخلاقي بالطبيعة، ومهدت معرفيا لاندماج التراث الطبيعي والتراث الثقافي.

1.2.2 الجغرافيا الإنسانية: إحياء القيمة الإنسانية

كشف الإحياء الإنساني للجغرافيا العلاقة العميقة بين البيئة الطبيعية والعاطفة الإنسانية. ففي الجغرافيا التقليدية، كان كارل ريتر وفريدريش راتزل قد بدءا استكشاف علاقات الإنسان بالأرض. وفي مطلع القرن العشرين، طرح كارل أورتوين ساور نظرية "المشهد الثقافي"، فاعتبر الثقافة قوة دافعة والطبيعة وسيطا في العملية الجغرافية [16]، فاتحا مسارا لدراسة اقتران الطبيعة والثقافة. غير أن هذا الفكر لم يحظ آنذاك باهتمام التيار السائد؛ ومع صعود الثورة الكمية، وقعت الجغرافيا في أثناء سعيها إلى العلمية في مأزق "غياب الإنسان".

تغير هذا الاتجاه في ستينيات القرن العشرين. فقد بحث يي فو توان "حب المكان" من منظور ظاهراتي، كاشفا الرابطة العاطفية بين الإنسان والمكان [17]. وانتقد إدوارد ريلف فقدان تفرد المكان في الحداثة من خلال الجدل بين المكان واللا مكان. وطرح تيم إنغولد نظرية السكن والتفاعل، مؤكدا أن الإنسان والعالم الطبيعي يتشكلان معا عبر ممارسة مستمرة. واهتمت مدرسة فيدال بالتجربة الفردية وفضاء الحياة، وبإدراك الإنسان للبيئة وارتباطه العاطفي بها [18]. وقد اشتركت هذه النظريات في موقف نقدي واضح، مستمدة من الظاهراتية والوجودية وغيرهما، ومؤكدة ذاتية الإنسان وخبرته الجسدية وعاطفة المكان، فأعادت تأسيس القيمة الإنسانية في قلب البحث الجغرافي.

لقد تجاوز هذا التصور للطبيعة الفهم الضيق القائم على "العلمية"، واعترف بقيم العاطفة والمعتقدات والعادات وغيرها من الأبعاد الثقافية الإنسانية. وخارج الجبال والأنهار الطبيعية الخالصة والآثار الاصطناعية، أصبحت المشاهد المركبة الناتجة عن التفاعل الطويل بين الإنسان والأرض نوعا مهما من التراث.

1.3 "التحول المكاني" في علم التاريخ والتعلم المتبادل بين الحضارات

يؤثر علم التاريخ بعمق في تشكيل الهوية والقيم الإنسانية. فمنذ القرن العشرين، شهد التاريخ الغربي تحولا مكانيا، وتبلور منظور للتاريخ العالمي يركز على التفاعل العابر للأقاليم وبين الحضارات. ونتيجة لذلك تغيرت طرائق تفسير معنى التراث ومعايير تقويمه.

1.3.1 التحول المكاني في التاريخ: من الأحداث السياسية إلى عالم الحياة

في التاريخ التقليدي، مجدت مدرسة رانكه السرد المتمركز حول الأحداث السياسية، وركزت على وصف التطور الخطي لتغير السلطة. وفي مطلع القرن العشرين، اعترض مارك بلوخ ولوسيان فيفر وغيرهما من مؤرخي مدرسة الحوليات على ذلك، معتبرين أن التاريخ لا ينبغي أن يروي العمليات السياسية فقط، بل يجب أن يمتد إلى "كل نشاط إنساني وكل تفصيل من تفاصيل التاريخ" [19].

من جهة، أدخل التحول المكاني المنظور الجغرافي إلى البحث التاريخي. فقد تعاملت نظرية المدى الطويل عند فرناند بروديل مع التحول البطيء للبيئة الجغرافية باعتباره الأساس العميق للعملية التاريخية، وأكدت قدرة المكان على تشكيل البنى الاجتماعية والأنشطة الإنسانية على المدى الطويل [20]. ومن جهة أخرى، تحول التاريخ فلسفيا من منظور زمني خالص إلى منظور تزامني، وبدأ يستوعب الرؤية البنيوية في علم الاجتماع، باحثا عن القواعد العامة حتى على حساب الوصف التفصيلي الشامل [21]. لذلك انتقلت وحدة البحث التاريخي من الكيانات المقيدة بالحدود السياسية إلى "وحدات جغرافية ثقافية" تقوم على البيئة الجغرافية المشتركة والروابط الاجتماعية.

وهكذا لم يعد المعنى التاريخي مقتصرا على الأباطرة والقادة والإنجازات السياسية، بل صار يركز على أنماط الحياة والحكمة الجماعية التي تشكلت عبر تفاعل طويل بين الإنسان والبيئة. ولم يعد التراث رمزا سياسيا نصبيا فحسب؛ فقد تحول معيار الاعتراف به تدريجيا من سؤال "هل هو عظيم؟" إلى سؤال "هل يعكس بصدق العمليات المركبة لعلاقة الإنسان بالأرض؟"، متجها نحو مفهوم جديد يجعل الإقليم وحدة والتحقق الكلي مبدأ.

1.3.2 التاريخ العالمي: من المركزية الأوروبية إلى الحوار الحضاري

في أواخر القرن العشرين، بدأ البحث التاريخي يتخلص من السرد المتمركز حول أوروبا، وبرز منظور التاريخ العالمي. وبتأثير نظرية ميشيل فوكو حول السلطة والخطاب، بدأ الباحثون يعيدون التفكير في المنظور الاستعماري الكامن وراء ما يسمى "التاريخ الموضوعي"، ويعيدون تأكيد تنوع الحضارات الإنسانية. وقد رأى أرنولد جوزف توينبي أن الحضارات "متوازية" و"متزامنة" و"متكافئة"، مؤكدا أن تطور الحضارة ليس خطيا واحدا، بل هو تعددي متزامن ومتباين المسارات [22].

أصبحت ظواهر الامتزاج الحضاري، والترجمة، وبناء الهوية على أساس الاختلاف محاور بحثية مهمة [23]. واعتبر وليام هاردي مكنيل أن التبادل بين الحضارات قوة رئيسية غيرت مسار التاريخ الإنساني [24]. ورأى جيري بنتلي أن الهجرات الواسعة، والتجارة البعيدة، والدين، والتبادل الثقافي، ضرورية لفهم مسارات تطور المجتمعات الفردية والعالم بأسره [25]. وبذلك تغيرت الكتابة التاريخية، مؤكدة إعادة بناء التاريخ الكلي عبر شبكات ارتباط عابرة للأقاليم والثقافات. وجلب هذا التحول اهتماما بعمليات التراث العابرة للأقاليم، وظهر "المسار الثقافي" بوصفه نوعا جديدا من التراث يكشف، عبر الطرق والأنهار وغيرها من الحوامل، العمليات التاريخية التي شكلها التبادل الطويل بين الحضارات المختلفة.

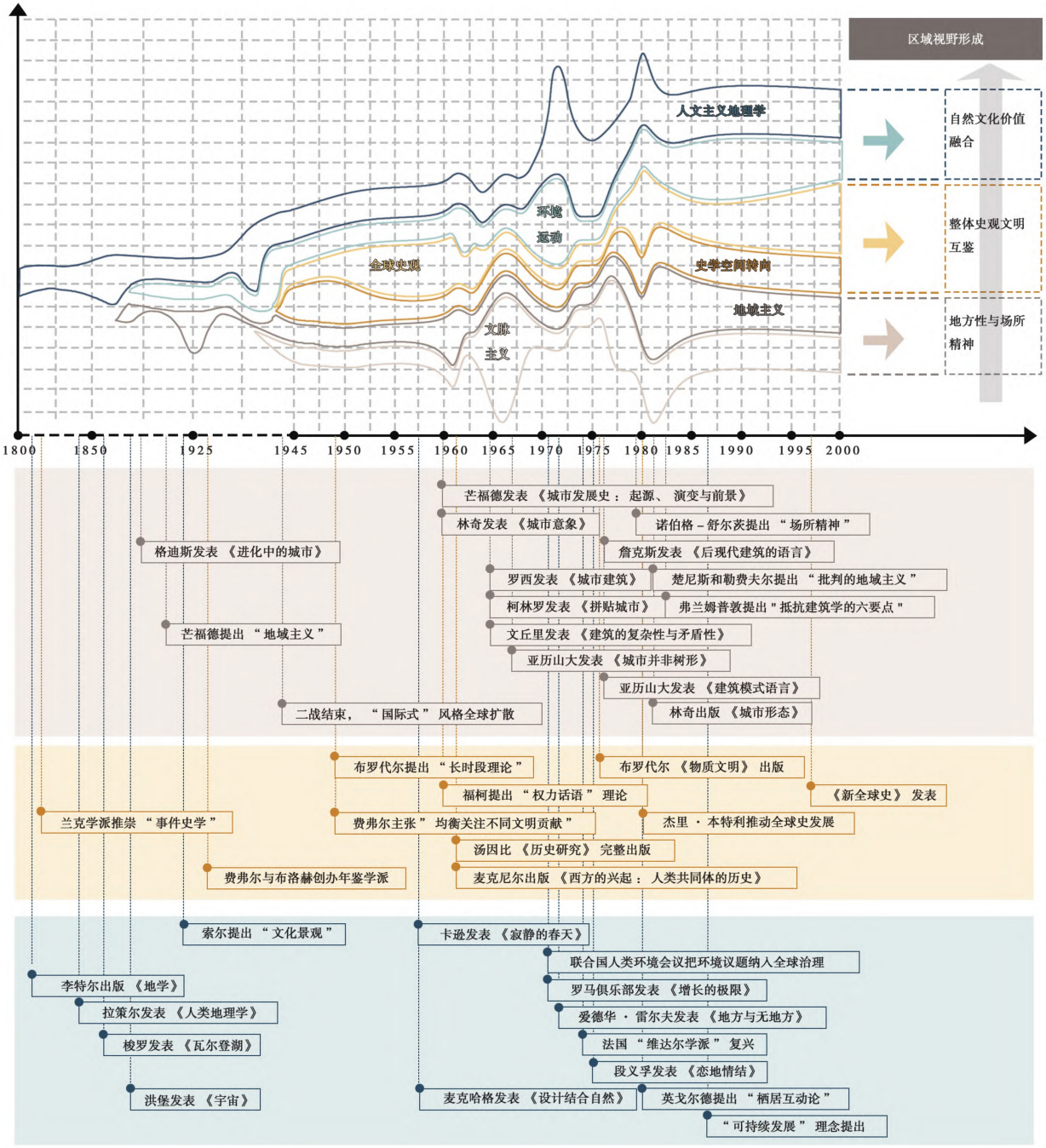

الشكل 1. الجذور الفكرية لحماية التراث على المقياس الإقليمي.

2 "التحولات": التطور النظري لحماية التراث

دفعت تطورات هذه المنابع الفكرية التحول النظري في حماية التراث. فقد وسع استكشاف المحلية في العمارة والتخطيط موضوع الحماية من بقايا منفردة إلى نظام إقليمي يحمل الذاكرة المحلية. ودفع التعايش بين الطبيعة والثقافة، كما طرحته الحركة البيئية والجغرافيا الإنسانية، حماية التراث إلى تجاوز الفصل الثنائي. كما وفر اهتمام علم التاريخ بالتعلم المتبادل بين الحضارات والتبادل العابر للأقاليم أساسا معرفيا لأنواع تراثية جديدة مثل المسارات الثقافية. وقد قادت هذه المسارات الثلاثة معا إلى منظور إقليمي وإلى أنماط ممارسة متمايزة.

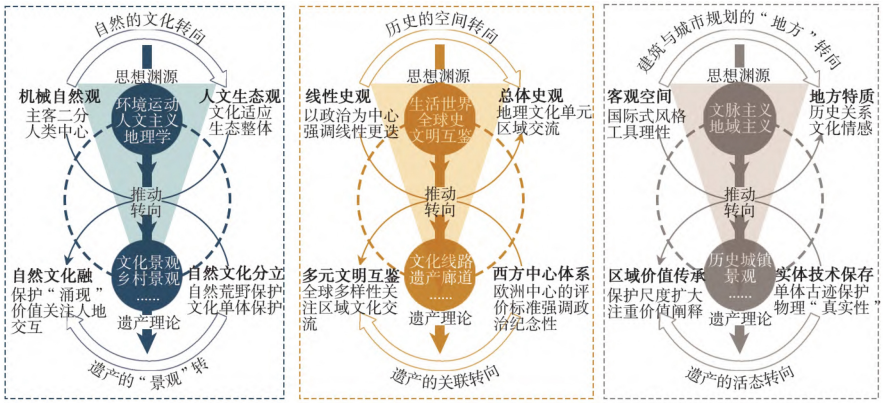

الشكل 2. تطور الفكر ودوره في تشكيل التحول النظري.

2.1 من فصل القيم إلى التنسيق بين الطبيعة والثقافة

2.1.1 بداية الفصل: حماية البرية الطبيعية وحفظ الكيان الثقافي

في ستينيات القرن العشرين وما قبلها، كان التراث الطبيعي والثقافي في حالة فصل واضحة. فقد قاد الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) حماية التراث الطبيعي، مشكلا مفهوما وممارسة يركزان على التكامل البيئي. ودعا الاتحاد إلى إنشاء مناطق محمية صارمة، واستوعب فكرة المتنزهات الوطنية الأمريكية، وركز على الفضاءات البيئية والنباتات والحيوانات وموائلها. وبفعل جماليات البرية، كان يميل إلى رفض التدخل البشري. أما حماية التراث الثقافي، فقد اتبعت مسار حماية الآثار الأوروبي، وقادها المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS) بوصفه سلطة مهنية، مركزة على الآثار والمباني والمواقع وغيرها من الكيانات المادية الاصطناعية.

في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، بدأ الخطابان يتقاطعان. فقد أشارت توصية عام 1962 بشأن حماية جمال المشاهد والمواقع وخصائصها إلى أن حماية الطبيعة ينبغي أن تمتد إلى المشاهد والمواقع المشيدة، بما ينطوي ضمنا على اعتراف بقيمة اندماج الثقافة والطبيعة [26]. أما ميثاق البندقية لعام 1964 فقد وسع نطاق الحماية من "النصب التاريخية" إلى البيئة الحضرية أو الريفية على أساس مفهوم الممتلكات الثقافية. ومع ذلك، ظل اتفاق عام 1972 بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي يقسم التراث بصرامة إلى طبيعي وثقافي [27]، عاكسا نقص التكامل على المستوى المؤسسي. وحتى إضافة فئة "التراث المختلط" لاحقا لم تكسر هذا الفصل البنيوي بصورة حقيقية.

2.1.2 نحو الاندماج: "المشهد" بوصفه صلة بين الثقافة والطبيعة

بعد ثمانينيات القرن العشرين، استوعب مجال حماية التراث مفهوم "المشهد" في الجغرافيا. ففي عام 1984، طرحت فرنسا مفهوم "المشهد الريفي" لوصف "طبيعة شديدة التشكل بفعل الإنسان". وأثبت فشل ترشيح منطقة البحيرات الإنجليزية مرتين أن المعايير القائمة لا تستطيع استيعاب تراث تتقاطع فيه القيم الطبيعية والثقافية بعمق. وفي عام 1992، أصبح "المشهد الثقافي" نوعا مستقلا من التراث، كاسرا رسميا الثنائية بين الطبيعة والثقافة.

دفع المشهد الثقافي أنواع التراث التي كانت مصنفة سابقا ضمن الطبيعي أو الثقافي إلى استيعاب مفاهيم الطرف الآخر. ففي عام 2005، طرح "مذكرة فيينا" مفهوم المشهد الحضري التاريخي على أساس المناطق التاريخية [28]. وفي عام 2011، نصت مبادئ فاليتا على أن المدن التاريخية جزء ضروري من سياقات طبيعية أو اصطناعية أوسع، مجددة فهم ميثاق واشنطن [29]. وفي الوقت نفسه، تغيرت حماية التراث الطبيعي أيضا؛ إذ أدرجت دول عديدة مفاهيم حماية التراث الثقافي في بناء المتنزهات الوطنية، فتحولت من مناطق طبيعية محمية أحادية الوظيفة إلى أماكن محلية تجمع القيمة الطبيعية والثقافية.

إن انتقال التراث من الكيان الثقافي المنفرد والبرية الطبيعية إلى الاندماج نابع من إدراك عميق للقيم الناشئة عن التفاعل الطويل بين الإنسان والأرض. فأنماط استخدام الأرض، والحكمة البيئية، والهوية الثقافية الناتجة عن هذا التفاعل لا يمكن عرضها كاملة إلا على المقياس الإقليمي.

2.2 من حفظ الكيانات إلى نقل القيم الحية

2.2.1 التوجه القيمي: استمرار المعنى خلف المادة

مع اتساع مقياس التراث، تحولت فكرة الحماية تدريجيا إلى التوجه القيمي. ففي عام 1979، طرح ميثاق بورا بوضوح حماية "المكان"، وجعل "تقييم القيمة" أساسا للعمل الحمائي [30]. كما تطور مفهوم الأصالة من الحالة المادية الأصلية للمواد والبنى إلى استمرار المعنى الثقافي وتعبيره.

يمثل المركز التاريخي لوارسو مثالا دالا. فقد أُدرج في قائمة التراث العالمي عام 1980. ونظرا إلى دمار الحرب، كانت مبانيه قد أعيد بناؤها بعد الحرب، وليست "قديمة" بالمعنى المادي الدقيق. غير أن المدينة القديمة احتفظت بدقة بشكلها ونسيجها القروسطيين. ومع الخلفية التاريخية الفريدة للنهضة الحضرية، أصبح فعل إعادة البناء رمزا لروح المقاومة السامية لدى سكان وارسو، وأظهر قيمة عالمية استثنائية [31]. وهذا يدل على أن القيمة الداخلية للتراث صارت مركزية. ولم يعد الحفظ المادي الهدف الوحيد للحماية، بل أصبح تحديد القيمة الثقافية وتأويلها مهمة أساسية.

2.2.2 توسيع الحدود: النقل الحي للتراث الثقافي غير المادي

مع بروز أهمية القيمة، أصبح التراث الثقافي غير المادي نوعا تراثيا مستقلا. فمن توصية حماية الفولكلور والثقافة التقليدية، إلى برنامج روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية، ثم اتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي، دخلت التقاليد الشفوية وفنون الأداء والاحتفالات والطقوس وغيرها من الممارسات الثقافية الحية في نطاق التراث. وانتقل تركيز الحماية من "الترميم الساكن" إلى "النقل الحي".

تكمن حيوية هذا التراث في أن المجتمعات والجماعات تمارسه وتعيد تشكيله وإبداعه باستمرار داخل بيئات محددة. فالتراث الثقافي غير المادي تعيد الجماعات والمجتمعات خلقه باستمرار تبعا لبيئتها وتفاعلها مع الطبيعة وتاريخها، وهو يمنحها إحساسا بالهوية والاستمرارية [40]. وهذا المفهوم الحمائي المتمركز حول الإنسان والمحمول على العملية يتجاوز بطبيعته المقياس المجهري. فالنقل الحي هو في جوهره ممارسة إقليمية محلية، لا يمكن فصلها عن البنية الاجتماعية المحلية والشروط البيئية والسياق الثقافي. وقد أشار تقرير اجتماع الخبراء حول "الاستراتيجية العالمية" عام 1994 إلى أن الثقافات الحية وعمقها وتعقيدها وعلاقاتها المتنوعة بالبيئة تحتاج إلى فهم أعمق [32].

تدل الدعوة إلى النقل الحي على أن حماية التراث لم تعد حفظا تقنيا لـ"شيء" واحد، بل صارت صيانة لعلاقات مستمرة بين الإنسان والثقافة والطبيعة والتاريخ داخل إقليم. وبذلك تنتقل الحماية من "النقطة" إلى "المساحة"، ومن "الكيان" إلى "العلاقة".

2.3 من المركزية الغربية إلى التعلم المتبادل بين الحضارات الإقليمية

2.3.1 الخطاب العالمي: التراث نحو التنوع الثقافي

بتأثير منظور التاريخ العالمي، بدأ خطاب تقويم التراث يتخلص تدريجيا من "المركزية الأوروبية" ويتجه إلى الحضارات المتعددة. ففي عام 1988، أعلن مشروع "العقد العالمي للتنمية الثقافية" أن الأجزاء القيمة في كل ثقافة يمكن أن تُدرج في الهوية الثقافية [33]، وهو ما دل على انتقال الخطاب الدولي للتراث نحو التعدد والشمول.

يكمن جوهر هذا التحول في فهم عميق لـ"الإقليمية". فالقيم الحضارية المتعددة ليست وجودا مجردا، بل تتجذر في بيئات إقليمية فريدة، وتشكلها الجغرافيا الطبيعية والبنية الاجتماعية والسياق التاريخي معا. وقد أعاد "وثيقة نارا حول الأصالة" عام 1994 تعريف الأصالة [34]، مؤكدا أن قيم الحضارات المختلفة يجب أن تُفهم داخل سياقاتها التاريخية والاجتماعية الخاصة. وفي العام نفسه، عملت "الاستراتيجية العالمية" على تقييم اختلال التمثيل في قائمة التراث العالمي، وشجعت الدول غير الغربية على المشاركة في الترشيح، بهدف اكتشاف والاعتراف بتراث ذي خصائص إقليمية متميزة ظل مهملا زمنا طويلا. وخلال عقد واحد ارتفع عدد الدول الأطراف من 112 إلى 152، ودخلت ثقافات كانت سابقا "هامشية" إلى مجال التراث العالمي.

وقد أكدت اليونسكو في إعلان عام 2001 العالمي بشأن التنوع الثقافي أن الثقافة تتخذ أشكالا مختلفة عبر الأزمنة والأماكن، وأن التنوع الثقافي تراث مشترك للإنسانية [35]. وقد أعاد ذلك تأكيد قيمة التنوع الثقافي، وبيّن الدور الحاسم للمكان بوصفه حاملا للقيمة الثقافية. ومن ثم اتجه تقويم التراث إلى المساواة الثقافية العالمية، ولم يجعل التعددية إجماعا عالميا فحسب، بل جعل المنظور الإقليمي أساسا لا غنى عنه لفهم قيم الحضارات المتنوعة وحمايتها.

2.3.2 التعلم المتبادل بين الحضارات: المسارات الثقافية نوعا جديدا عابرا للأقاليم

حظي التعلم المتبادل والتبادل بين الحضارات باهتمام متزايد، فدفع التراث إلى تجاوز إطار الدولة القومية، وولد أنواعا جديدة ترتبط بـ"العلاقة". ففي عام 1964، طرح مجلس أوروبا مفهوم "المسار الثقافي". وفي عام 1994، قدمته اليونسكو بوصفه نوعا من التراث، ثم

أُدرج عام 2005 ضمن معايير قائمة التراث العالمي. وفي عام 2008، اعتمد المجلس الدولي للمعالم والمواقع "ميثاق المسارات الثقافية" [36]، موضحا أن جوهر المسار الثقافي ينبع من الهجرة الإنسانية والتبادل العابر للأقاليم المستمر؛ فهو لا يربط الأمكنة فحسب، بل يربط الماضي بالحاضر أيضا، ويسعى إلى تحقيق اندماج عميق بين الطبيعي والثقافي، والمادي وغير المادي.

ويعد تعريف مجلس أوروبا للمسارات الثقافية أوسع، إذ لا يقصرها على خطوط النقل، بل يمكن أن تكون خطوطا تجمعها خصائص موضوعية مشتركة. وبذلك يتجاوز مفهوم "الارتباط" الأشكال المادية كالأنهار والطرق. وفي الوقت نفسه، طورت مناطق مختلفة أنواعا ذات سمات محلية. فقد أنشأت الولايات المتحدة "ممرات التراث"، متخذة الأنهار والسكك الحديدية أو الممرات التاريخية محاور لدمج الذاكرة الطبيعية والصناعية وذاكرة الهجرة والمجتمع، وتكوين أقاليم تراثية مركبة تجمع الحماية البيئية، ونقل الثقافة، والنهوض الإقليمي.

إن هذه الأنواع الخطية من التراث الإقليمي هي إسقاط مكاني لأحداث ثقافية كبرى وأنشطة تبادل مستمرة. فهي تربط عناصر تراثية متفرقة، وتشكل نوعا عابرا للحدود الإدارية يظهر التفاعل بين الحضارات، ويجسد تحول حماية التراث نحو الشبكية.

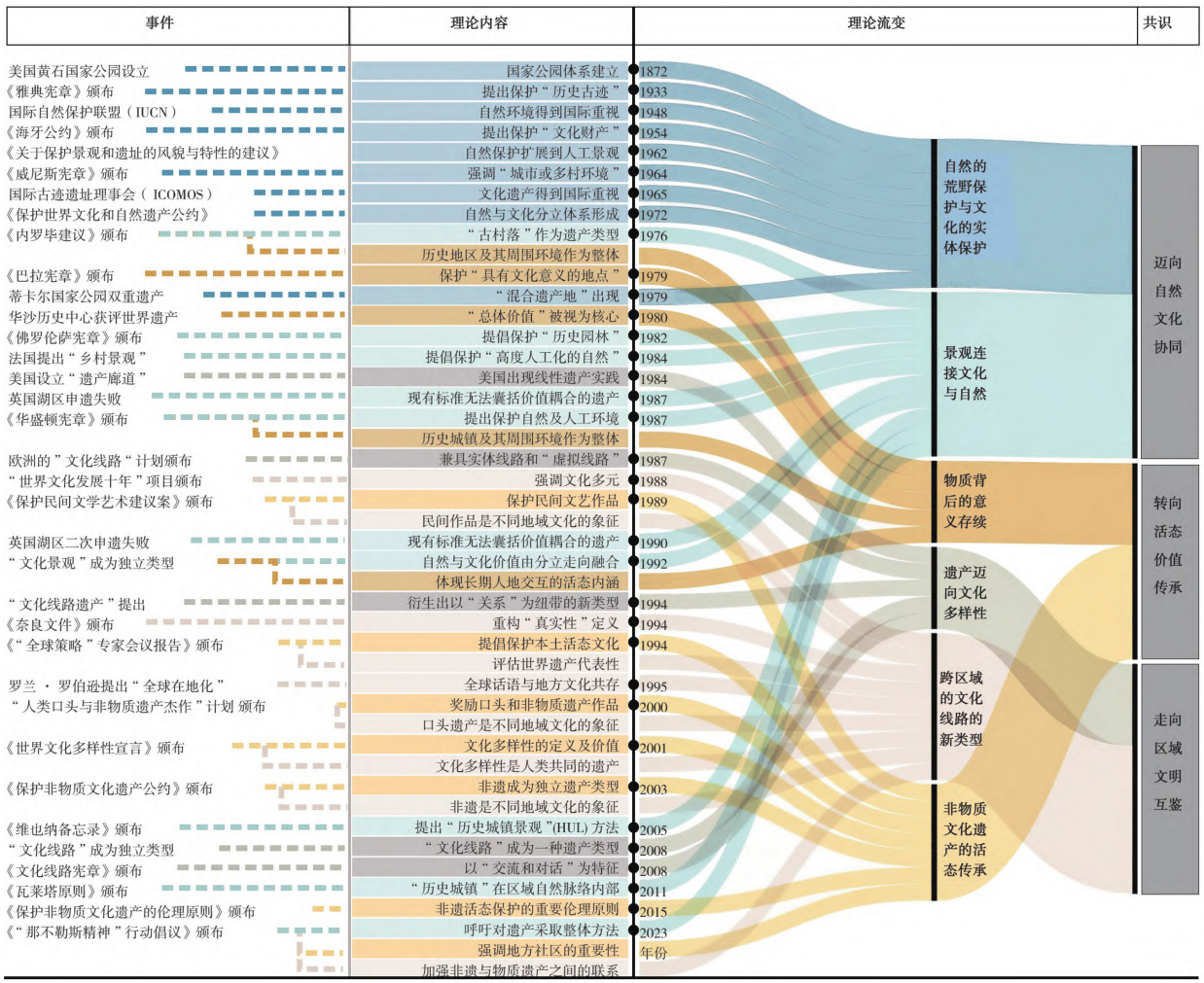

الشكل 3. التطور النظري لحماية التراث على المقياس الإقليمي.

3 التحديات العملية لحماية التراث على المقياس الإقليمي

قدمت نظريات التراث الإقليمي الدولية إلهامات مهمة للصين، لكنها جلبت أيضا تحديات واقعية. فقد دفعت الصين ممارسات على المقياس الإقليمي مثل حماية المواقع الكبرى واستخدامها، وبناء المتنزهات الوطنية، والحماية المتصلة للتجمعات القروية التقليدية. غير أن قيم كثير من المستوطنات التاريخية، والمسارات الثقافية، والتراث الزراعي، والمشاهد المحلية لم تُحدد بالكامل بعد. وتواجه

الممارسة تحديات أساسية في تحديد العناصر الجوهرية، وتحسين طرائق الحماية، وتنشيط الموارد وتحويلها، وبناء آليات تنسيق عابرة للأقاليم.

3.1 توسيع حدود الإدراك وبناء مسار واضح لحماية التراث الإقليمي

تمتلك الصين بنية مكانية تاريخية ثقافية تجمع الحضر والريف [37]. ولا يمكن لحماية التراث أن تحافظ على دلالاتها الفريدة والعميقة وتفسرها كاملا إلا إذا وسعت حدود الإدراك، وتجاوزت التفكير النقطي، واتجهت إلى منظور إقليمي. فالمدن والقرى الصينية ذات جذور مشتركة، وترتبط ارتباطا وثيقا في نظام الطقوس، ومفاهيم بناء المدن، وأنماط استخدام الأرض. وهذا النمط الكلي لا يمكن أن تستوعبه وحدات حماية آثار منفردة أو مدن وبلدات وقرى تاريخية متناثرة. وعلى الرغم من أن نظام الحماية والنقل قيد البناء قد أسس إدراكا لاستمرارية موارد التراث الثقافي، فإن تحديات مهمة لا تزال قائمة.

أولا، ينبغي تعميق استخراج القيم الثقافية الإقليمية وتوسيع إدراك حوامل القيمة. يجب أن ينتقل الإدراك الحمائي من التركيز على العناصر "ذات القبعة" المدرجة في قوائم الحماية إلى حوامل القيمة الإقليمية الكلية، بما يشمل المشاهد الثقافية الرمزية، والأنماط الجغرافية الطبيعية، والطرق التاريخية وشبكات المياه، وأنظمة الري، وشبكات المعتقدات والعادات الشعبية. إن سرد القصص المحلية الحية هو أساس سرد قصة الصين. ولا يمكن الكشف الشامل عن الدلالات التاريخية والثقافية الإقليمية ودعم غنى السرد التاريخي الوطني وقابليته للإدراك إلا عبر التنقيب المنهجي في حوامل القيمة الواسعة، ودراستها وتأويلها.

ثانيا، ينبغي تعزيز دراسة أنواع القيمة وتطوير مسارات متمايزة للحماية والنقل. فبالنسبة إلى التراث التجمعي الذي يركز على الثقافة الإقليمية، مثل حماية القرى التقليدية بصورة متصلة، يكمن الجوهر في حماية النمط الكلي للحضارة الزراعية الإقليمية، وخصائص المشهد، والإيكولوجيا الثقافية المحلية، والحفاظ على نظام ثقافي إقليمي متكامل "ترى فيه الجبال، وتبصر المياه، وتتذكر الحنين إلى الوطن". أما التراث الذي يركز على التبادل الثقافي، مثل طريق الحرير وطريق تانغ-تبت القديم، فقيمته تكمن في شبكة المسارات، والعقد الثقافية، وأدلة التفاعل الثقافي؛ ولذلك ينبغي أن تؤكد الحماية الترابط الكلي، والتراكم الثقافي، والعملية الدينامية للتبادل. وبالنسبة إلى التراث التذكاري الذي يشهد أحداثا تاريخية كبرى، مثل مسارات المسيرة الكبرى، فيجب حماية التسلسل الزمني المكاني للأحداث، والمشاهد الأساسية، والبيئات التاريخية، وتفسير دلالتها وروحها. وباختصار، يجب توضيح خصائص القيمة لكل نوع، وتصميم أهداف حماية، ومقاييس ضبط، واستراتيجيات نقل متكيفة معها.

ثالثا، ينبغي تحديد حوامل القيمة الجوهرية بدقة وبناء إطار حماية قابل للتنفيذ. فالتراث الإقليمي واسع المدى ومعقد العناصر، ولا يمكن التعامل معه بطريقة شاملة غير مميزة، كما لا يمكن تطبيق حماية "رسم الحدود" المناسبة للمقاييس المتوسطة والصغيرة عليه آليا. وينبغي فهم السياق الثقافي المكاني ومنطق التطور بعمق، والتمحور حول الأبعاد التاريخية الخمسة التي طرحتها "الآراء"، وإدماج الخبرة المحلية في العملية التاريخية الوطنية، وتحديد العناصر البنيوية للقيمة الإقليمية، وصيانة العقد الرئيسة لاستمرارية الثقافة الحضرية الريفية، وبناء إطار حماية إقليمي قابل للتشغيل والنقل.

3.2 توظيف التقنيات الرقمية الذكية لتعميق إدراك التراث وممارسته

أوجد العصر الرقمي فرصا غير مسبوقة لمواجهة تحديات حماية التراث الإقليمي. فمن خلال دمج البيانات متعددة المصادر وغير المتجانسة، وتطبيق المعلومات المكانية، والتنقيب الخوارزمي الذكي، يمكن الحصول على معلومات تراثية أكثر دقة واكتمالا وعمقا من أي وقت مضى. ويمكن أن تمتد هذه المعلومات إلى أبعاد غير مادية، مثل المعلومات التاريخية، وأنشطة الناس، والخبرة الإدراكية، فتظهر السياقات الثقافية العميقة للإقليم، وتوفر دعما تقنيا أساسيا لحماية التراث الإقليمي ونقله.

ومع نمو القدرة الحاسوبية، أصبح من الممكن كشف العمليات التاريخية التي تنتج فيها نتيجة واحدة عن أسباب متعددة [38]. فلم يعد بإمكان الباحثين معرفة "ما هو" التراث الإقليمي فحسب، بل فهم "لماذا" و"كيف" تشكل، مما يعزز كثيرا إدراك البنية المكانية للتراث ومنطق تطوره والجينات العميقة للثقافة الإقليمية. غير أن البحث الكمي وتطبيق التقنيات الجديدة في التراث الإقليمي لا ينبغي أن يتوقفا عند المنصات الرقمية المجردة؛ فهدفهما الحقيقي هو تفسير البنى الثقافية العميقة، وشرح الاستمرارية التاريخية بين الحضر والريف، وإعادة تمثيل الروابط الغنية والحقيقية بين الإنسان والأرض، وتحويل حماية التراث الإقليمي إلى ممارسة محلية ملموسة، محسوسة، وقابلة للتجربة.

3.3 تعزيز الحوكمة التشاركية متعددة الأطراف وتحفيز ديناميات النقل الحي

يبين تاريخ تطور حماية التراث على المقياس الإقليمي أن الحماية الفعالة، أمام الأقاليم الواسعة والسكان الكثيرين، يجب أن تكون حماية حية. فحماية التراث الحضري والريفي في الصين تتجه إلى مرحلة جديدة تتمحور حول "النقل" [39]، ويجب أن يتحول مركز العمل من الضبط الصارم الواحد إلى نقل إبداعي يكون الناس فاعليه الأساسيين وتكون الحياة اليومية مجاله.

من جهة، يجب بناء آلية حوكمة تشاركية متعددة الأطراف للحماية التعاونية. تشير اليونسكو إلى أن التراث الحي يتطور عبر النقل بين الأجيال والتفاعل المجتمعي [40]. وهذا يحتاج إلى توجيه حكومي، لكنه لا ينفصل عن مشاركة السكان، والدعم التقني للمؤسسات المهنية، والاستثمار النشط للمؤسسات الاقتصادية، واعتراف الجمهور. عندئذ فقط لا تعود الحماية فعلا إداريا مفروضا من الخارج، بل تصبح وعيا ثقافيا نابعا من الحاجة الداخلية، وضمانا فعالا للاستدامة.

ومن جهة أخرى، ينبغي تعزيز تفسير قيمة التراث وتعبيره المعاصر، بحيث يصبح محسوسا وقابلا للمشاركة. فما زالت دلالات موارد تاريخية وثقافية كثيرة مخفية تحت مظاهرها المادية. لذلك هناك حاجة ملحة إلى البحث المنهجي، وبناء السرد، والتواصل الإعلامي، لتوضيح الروابط العميقة بين الموارد التاريخية الثقافية والروح الجماعية الإقليمية، ولمنحها، مع حماية الجذور الثقافية، أشكالا تعبيرية ووظائف اجتماعية جديدة.

في النهاية، يجب أن تندمج الحماية الحية بفاعلية في البنية الكبرى للتنمية الإقليمية، وأن تسهم في التنمية عالية الجودة. وفي الوضع الحالي، لا ينبغي أن تصبح حماية التراث الإقليمي قيدا لا يقدم إلا الالتزامات بلا عوائد. وفي الممارسة يجب التفكير مرارا: كيف يمكن تحويل موارد التراث الثقافي إلى مزايا تنموية إقليمية؟ وكيف يمكن، عبر دمج الثقافة والسياحة والصناعات الإبداعية وغيرها، أن يصبح التراث موردا للتنمية وأن يعزز الجاذبية الثقافية للإقليم؟ هذه كلها أسئلة محورية لتقييم فعالية النقل الحي.

3.4 تعزيز التنسيق العابر للأقاليم واستكشاف الابتكار المؤسسي لتجاوز الحواجز الإدارية

في السنوات الأخيرة، واصلت الصين دفع تكامل الفضاءات الثقافية العابرة للأقاليم والأحواض، بما في ذلك متنزهات سور الصين العظيم، والقناة الكبرى، والمسيرة الكبرى الثقافية الوطنية، وحققت خبرات معينة. غير أنه، باستثناء عدد قليل من التراث مثل القناة الكبرى وسور الصين العظيم الذي يُدار وفق كيانات أثرية، ما زال كثير من التراث الإقليمي في مستوى البحث الأكاديمي، ولم يتحول بعد إلى نوع حماية واضح. لذلك بات الاختراق المؤسسي ضروريا. ويتمثل التحدي الجوهري لحماية التراث الإقليمي في طبيعته العابرة للحدود.

أولا، غالبا ما يكون الفاعل الإداري غير واضح. فالفضاءات التراثية الإقليمية تعبر حدود المقاطعات والمدن والمحافظات، وتواجه أسئلة ملتبسة: من يدفع؟ من يتحمل المسؤولية؟ ومن يدير؟ وهذا يسبب مشكلات عملية مثل عدم اتصال الخطط، وصعوبة تنفيذ المسؤوليات، وتعقيد تنسيق المصالح.

ثانيا، التنسيق بين الإدارات صعب. فالحماية المتكاملة تشمل قطاعات متعددة مثل الآثار، والإسكان والتنمية الحضرية الريفية، والموارد الطبيعية، والثقافة والسياحة، والمياه. وتدير كل جهة عناصر معينة، مما يجعل وضع السياسات وتخصيص الموارد يواجهان صعوبات مؤسسية.

ثالثا، توجد اختلافات معرفية واختناقات تقنية. تختلف المناطق والقطاعات في فهم قيمة التراث ومعايير الحماية، كما أن غياب معايير تقنية موحدة ومنصات بيانات وقواعد إدارة موحدة أصبح عقبة أمام الحماية المتكاملة.

لا يمكن دمج الموارد الإدارية المتفرقة بفاعلية ودفع الحماية المتكاملة والتنمية المستدامة للتراث العابر للأقاليم إلا عبر ابتكار مؤسسي مستمر، مثل إنشاء هيئات تنسيق إقليمية عالية المستوى، وصياغة قوانين ولوائح خاصة عابرة للأقاليم، وتطوير معايير تقنية موحدة للتصنيف والتقييم والرصد والإدارة. وهذا ضروري لضمان استمرار انتقال التراث النفيس داخل البنية الإقليمية.

4 الخاتمة

يكشف تطور الجذور الفكرية لحماية التراث الإقليمي أنها استوعبت على نطاق واسع خلاصة معارف متعددة التخصصات، وأنجزت تحولات نظرية عميقة: من التركيز على العناصر المنفردة إلى المشهد الثقافي؛ ومن فصل الطبيعة عن الثقافة إلى التأكيد على الكلية والحيوية؛ ومن معيار قيمة واحد إلى احترام التنوع الحضاري. وتمتلك الصين أساسا حضاريا فريدا لحماية التراث الإقليمي. فقد شكلت الجبال والأنهار وحدات جغرافية متنوعة، وأنجبت ثقافات إقليمية غنية؛ وعلى مدى آلاف السنين، استمرت الحضارة دون انقطاع، وكونت نظما ثقافية ذات سمات متميزة. والأهم أن التبادل والاندماج الثقافيين ظلا دائما حالة طبيعية في التاريخ الصيني: امتزاج الشمال والجنوب، وتفاعل الشرق والغرب، وتداخل الحضر والريف، وكلها شكلت شبكة ممتدة من التدفقات الثقافية. وهذه السمة الحضارية، القائمة على الوحدة في التعدد والانسجام مع الاختلاف، تمنح الصين تربة عميقة لممارسة إدراك وحماية تراثية عابرة للأقاليم وطويلة المدى ونظامية.

لذلك ينبغي لحماية التراث الإقليمي في الصين مستقبلا أن تتجذر في حضارتها الذاتية، وأن تستوعب منجزات النظرية والممارسة العالمية، وأن تستكشف مسارا ذا خصائص صينية يقوم على دعم شامل بالأساليب العلمية، ويربط القصص المحلية بالسرد الوطني عبر التأويل الثقافي، وينسق بين البنية الإقليمية الكلية والحكمة المحلية، ويعزز الضمان المؤسسي والمشاركة المتعددة. وهذا ليس

مطلبا داخليا لحماية جذور الثقافة الصينية فحسب، بل هو أيضا مسؤولية الصين في تقديم إجابة على التحديات العالمية في مجال التراث.

الملاحظات

[1] طرح ميثاق أثينا عام 1933 رسميا حماية "النصب التاريخية".

[2] طرحت اتفاقية لاهاي عام 1954 مفهوم "الممتلكات الثقافية".

[3] طرحت توصية عام 1976 بشأن حماية المناطق التاريخية ودورها المعاصر حماية المناطق التاريخية.

[4] الأبعاد التاريخية الخمسة التي طرحتها "الآراء" هي: التاريخ الحضاري الطويل والمتواصل للأمة الصينية؛ المسار التاريخي للصين الحديثة والمعاصرة؛ المسار المجيد الذي وحّد فيه الحزب الشيوعي الصيني الشعب الصيني وقاده في نضال دؤوب؛ المسار التاريخي لتأسيس جمهورية الصين الشعبية وتطورها؛ والمسيرة العظيمة للإصلاح والانفتاح وبناء التحديث الاشتراكي.

المراجع

[1] المكتب العام لمجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية. الآراء بشأن تعزيز حماية التاريخ والثقافة ونقلهما في البناء الحضري والريفي2021 .[Z].

[2] تشانغ بينغ. المستوطنات التاريخية الثقافية الحضرية والريفية: نوع جديد من الحماية الإقليمية المتكاملة للتراث الثقافي[J]. منتدى التخطيط الحضري، 1995(6): 5-11.

[3] تشانغ جيه. إعادة فهم قيمة المدن الصينية القديمة وخصائصها من منظور شبكات التراث[J]. منتدى التخطيط الحضري، 2018(1): 2-3.

[4] دونغ وي. دراسة أولية في بناء نظام وطني للفضاء التاريخي الثقافي[J]. تخطيط المدن، 2022، 46(2): 71-78.

[5] شاو يونغ، هو ليجون، تشاو جيه. دراسة في الحماية والاستخدام المتكاملين للموارد التاريخية والثقافية من منظور إقليمي: حالة جنوبي آنهوي[J]. منتدى التخطيط الحضري، 2016(3): 98-105.

[6] وانغ كاي، وانغ جون، تشو ياجيه. تأملات في حماية التراث التاريخي والثقافي الحضري والريفي من منظور إقليمي[J]. تخطيط المدن، 2024، 48(6): 4-13.

[7] خه بي، تشاي شياوبي. تطور مستوطنات الدفاع الساحلي في مجال ميناء شيبو وحمايتها التجمعية[J]. منتدى التخطيط الحضري، 2018(6): 111-118.

[8] خه بي، دنغ وي، لي جينشنغ، وآخرون. الأنواع الإقليمية واستراتيجيات الحماية التجمعية للقرى والبلدات القديمة في شانشي[J]. تخطيط المدن، 2016، 40(2): 85-93.

[9] شاو يونغ، تشن هوان، هو ليجون. تحليل خصائص التراث الثقافي الحضري والريفي على أساس الثقافة الإقليمية: مثال حماية التراث في جياشينغ، تشجيانغ[J]. التراث المعماري، 2019(3): 80-89.

[10] شاو يونغ، قوان شينغ. إعادة بحث خصائص قيمة الفضاءات التاريخية الثقافية الإقليمية: مثال منطقة الري القديمة دانتشين[J]. تخطيط المدن، 2023، 47(10): 30-42.

[11] Relph E. Place and placelessness[M]. Xu T, Wang Z, trans. Beijing: The Commercial Press, 2000.

[12] سون جونتشياو. نحو سياقية جديدة[D]. تشونغتشينغ: جامعة تشونغتشينغ، 2012.

[13] تشاو بوتاو، جيانغ هونغ. نحو ممارسة مكانية للهوية الحضرية الكبرى: قيمة نظرية التصميم الحضري عند ألكسندر وحدودها وإلهاماتها[J]. التخطيط الحضري الدولي، 2024، 39(1): 1-12.

[14] Welter V M. Biopolis: Patrick Geddes and the city of life[M]. Cambridge: MIT Press, 2002.

[15] تشو فن. بحث في فكر لويس ممفورد التصميمي الإنساني[D]. تشنغدو: جامعة سيتشوان، 2021.

[16] شو تونغ. التحول الثقافي في دراسات المشهد وأنثروبولوجيا المشهد[J]. عمارة المشهد، 2021، 28(10): 10-15.

[17] Tuan Y F. Topophilia: a study of environmental perception, attitudes, and values[M]. Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1974.

[18] شو تشينغ، هان فنغ. دراسة في سلسلة نظريات المشهد الثقافي الغربية[J]. الحدائق الصينية، 2016، 32(5): 68-75.

[19] تشانغ تشنغمينغ، خه مياو. في مساهمة مدرسة الحوليات في نظرية التاريخ الاجتماعي[J]. مجلة العلوم الاجتماعية، 2010(6): 190-193.

[20] Braudel F. The Mediterranean and the Mediterranean world in the age of Philip II[M]. Reynolds S, trans. Berkeley: University of California Press, 1995.
[21] Burke P. History and social theory[M]. 2nd ed. Cambridge: Polity Press, 2005.
[22] Toynbee A J. A study of history Vol. 10[M]. London: Oxford University Press, 1948.
[23] هوانغ جينشينغ. ما بعد الحداثة والبحث التاريخي[M]. بكين: دار سانليان للحياة والقراءة والمعرفة، 2008.
[24] McNeill W H. The rise of the west: a history of the human community[M]. Chicago: University of Chicago Press, 2009.
[25] Bentley J H, Salter H S, Ziegler H F, et al. Traditions & encounters: a global perspective on the past[M]. 7th ed. New York: McGraw-Hill Education, 2020.
[26] UNESCO. Recommendation concerning the safeguarding of the beauty and character of landscapes and sites[Z]. Paris: UNESCO, 1962.
[27] UNESCO. Convention concerning the protection of the world cultural and natural heritage[Z]. Paris: UNESCO, 1972.
[28] UNESCO. Vienna memorandum on "world heritage and contemporary architecture: managing the historic urban landscape"[Z]. Paris: UNESCO, 2005.
[29] ICOMOS. The Valletta principles for the safeguarding and management of historic cities, towns and urban areas[Z]. Paris: ICOMOS, 2011.
[30] Australia ICOMOS. The Burra charter: the Australia ICOMOS charter for the conservation of places of cultural significance[Z]. Burra: Australia ICOMOS, 1979.
[31] شي تشن شيوان. تطور معايير تقييم "القيمة العالمية الاستثنائية" للتراث العالمي[D]. بكين: جامعة تسينغهوا، 2008.
[32] WHC. Expert meeting on the "global strategy" and thematic studies for a representative world heritage list[R]. Paris: UNESCO World Heritage Centre, 1994.
[33] Harrison R. Heritage: critical approaches[M]. London: Routledge, 2012: 25-30.
[34] Nara Conference on Authenticity. Nara document on authenticity[C]//Petzet M, Ziesemer J. International charters for conservation and restoration. Paris: ICOMOS, 2004: 118-121.
[35] UNESCO. UNESCO universal declaration on cultural diversity[Z]. Paris: UNESCO, 2001.
[36] ICOMOS. Charter on cultural routes[Z]. Quebec: ICOMOS, 2008.
[37] دونغ وي. استمرار السياق التاريخي للمدن عبر الحماية[J/OL]. تشيوشي، (2026-01-16) [2026-02-07]. https://www.qstheory.cn/20260115/0f7a294249bb4867ac24e79bc1a70168/c.html.
[38] وانغ جيانغو. عدة قضايا علمية في الحماية متعددة المقاييس للتراث المعماري الحضري في الصين[J]. تخطيط المدن، 2022، 46(6): 7-24.
[39] دنغ وي، خه يي. تطور مفاهيم حماية التراث الحضري والريفي في ظل نظام المدن التاريخية والثقافية[J]. منتدى التخطيط الحضري، 2025(4): 50-56.
[40] UNESCO. Convention for the safeguarding of the intangible cultural heritage[Z]. Paris: UNESCO, 2003.

ترجمة بمساعدة الذكاء الاصطناعي